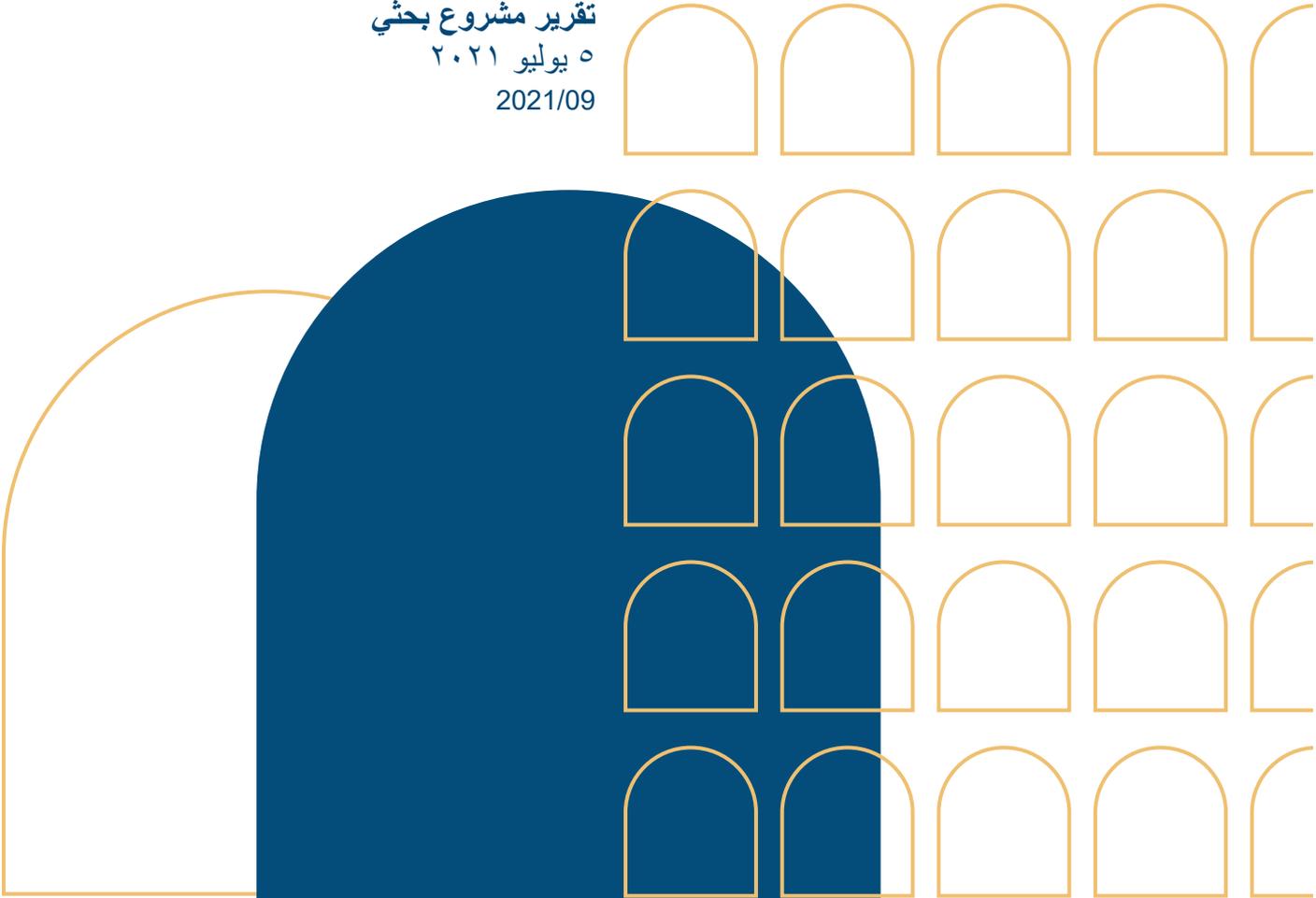


# التحرر الاقتصادي في روسيا: دروس لليبيا؟

أندرز آسلند

تقرير مشروع بحثي  
٥ يوليو ٢٠٢١  
2021/09



إن محتوى منشورات المشروع هو من مسؤولية المؤلفين حصراً.

يمكن تنزيل هذا النص لأغراض البحث الشخصية فقط. إن أي استنساخ إضافي لأغراض أخرى، سواء على شكل نسخ مطبوعة أم إلكترونية، يتطلب موافقة المؤلفين. أما في حال الاستشهاد بالنص أو اقتباسه، فيجب الإشارة إلى الأسماء الكاملة للمؤلفين والمحررين، إضافة إلى العنوان، والسنة التي نُشر فيها، والناشر.



Funded by  
the European Union

The European Commission supports the EUI through the European Union budget.  
This publication reflects the views only of the author(s), and the Commission cannot  
be held responsible for any use which may be made of the information contained therein.

# التحرر الاقتصادي في روسيا: دروس لليبيا؟<sup>١</sup>

أندرز آسلند<sup>٢</sup>

١ "منصة الحوار الليبي" تابعة لبرنامج مسارات الشرق الأوسط في معهد الجامعة الأوروبية. يرمي المشروع إلى إقامة منتدى للحوار والتبادل بين القوى السياسية الرئيسية في ليبيا، والباحثين الليبيين والدوليين، والجهات الفاعلة الأساسية في المجتمع الدولي، بشأن سياسات أساسية لمستقبل ليبيا.

٢ الدكتور أندرز آسلند (Anders Åslund) زميل أقدم في المجلس الأطلسي في العاصمة واشنطن وأستاذ مساعد في جامعة جورجيتاون. عمل مستشارًا اقتصاديًا للحكومة الروسية من عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٤، وألف أربعة كتب عن التنمية الاقتصادية في روسيا منذ عام ١٩٨٥. يود المؤلف أن يتوجه بالشكر إلى لويجي ناربوني (Luigi Narbone) وفيرجيني كولومبييه (Virginie Collombier) وماي تاميموفا (May Tamimova) على ملاحظاتهم القيمة، ويفيد بأنه يتحمل وحده المسؤولية عن أي أخطاء ترد في هذا المستند.

## الفهرس

٢	..... ملخص تنفيذي
٣	..... مقدمة: انطباق التجربة الروسية على ليبيا
٤	..... الفترة الانتقالية الروسية: سبب اختيار النموذج الاقتصادي الليبرالي
٥	..... السياسات التحررية الرئيسية في روسيا
٥	..... استقرار الاقتصاد الكلي
٨	..... دروس من التجربة الروسية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي
٨	..... تحرير الأسعار والأسواق وريادة الأعمال
١٠	..... استنتاجات بشأن التحرير
١٠	..... الخصخصة
١٢	..... استنتاجات بشأن الخصخصة:
١٢	..... الخصائص المميزة للنفط
١٤	..... استنتاجات بشأن عملية تحوّل قطاعي النفط والغاز في روسيا
١٤	..... حقوق الملكية
١٦	..... الاستنتاجات: ماذا يمكن أن تتعلم ليبيا من روسيا؟
١٧	..... مراجع

قد تتمكّن ليبيا من استخلاص بعض الدروس من تجارب روسيا في بداية عملياتها الانتقالية، الناجح منها وغير الناجح. وبما أن مشاكل الاقتصاد الكلي في ليبيا أقل خطورة بكثير مما كانت عليه المشاكل الروسية عام ١٩٩١، يُفترض أن تكون العملية الانتقالية في ليبيا أسهل بكثير. مع ذلك، قد تكون التجربة الروسية حافلة بالمعلومات الدالة.

فقد عانت روسيا من حالة استثنائية من انعدام استقرار الاقتصاد الكلي، وهو أمرٌ ينبغي على ليبيا تفاديه. واحتاجت روسيا إلى سنوات طويلة لإرساء الاستقرار في اقتصادها الكلي، مع أن هذا الاستقرار لم يتحقق إلا بعد أن منحت وزارة المالية صلاحية السيطرة على كافة الإيرادات والنفقات العامة وأجبرتها على التدقيق في عجز الموازنة، وبعد أن ازداد المصرف المركزي قوةً واستقلاليةً وتم وضع سياسة خاصة بسعر الصرف موجهة نحو السوق. كما عالجت روسيا مشاكلها المالية من خلال اعتماد نظام ضريبي بسيط مع ضرائب قليلة وقواعد ضريبية واسعة ومعدلات ضريبية منخفضة نسبيًا. وكان أيضًا لصندوق النقد الدولي دورٌ حاسم في معالجة مشاكل الاقتصاد الكلي الروسي.

وجدير بالذكر أن أعظم الفرص وأسوأ التهديدات تكمن في قطاع النفط. فالنفط يهيمن على الاقتصادين الروسي والليبي. والدرس الروسي الذي يمكن استخلاصه هو ضرورة تحرير أسعار النفط المحلية في وقت مبكر للسماح بتشابه الأسعار بين الداخل والخارج. وبما أن الوضع لم يكن كذلك في روسيا، عمد البعض إلى شراء النفط بتكلفة زهيدة، مستفيدين من الأسعار المحلية المنخفضة التي تتحكم بها الدولة، وباعوه للخارج بأسعار مرتفعة في السوق الدولية. ولاحقًا اشترى هؤلاء التجار الدولة الروسية.

قامت روسيا بتفكيك شركة النفط الوطنية في وقت مبكر، وخصصت الشركات المتأتية عن العملية. وفي حين لقيت هذه الخطوة نجاحًا هائلًا من الناحية الاقتصادية، لم يقبل الشعب الروسي ولا الحكومة الروسية أصحاب شركات النفط الجدد، فوقعت فوضى قانونية واقتصادية وسياسية، الأمر الذي أدى إلى إعادة تأميم هذه الشركات. بالنظر إلى الوراثة، لعله كان من الأفضل إبطاء عملية خصخصة شركات النفط ومحاولة تحسين آلية إدارتها لضبط أدائها وسلطتها السياسية.

أما النجاح الأكبر الذي حققته الإصلاحات الروسية فهو تشكيل اقتصاد سوق كامل متكامل في وقت باكر، من خلال تحرير الأسعار والأسواق وريادة الأعمال. وكان الجزء الأنجح من الخصخصة هو بيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للدولة من قبل السلطات الإقليمية والمحلية، علمًا بأن آلية بيعها كانت أقل أهمية من عملية البيع بحد ذاتها.

خلال العقد الأول من العملية الانتقالية، استُخدمت الأرباح غير الموزعة لتمويل الحصة الكبرى من الاستثمارات كافة. ولم يحدث أي مصدرٍ للمشاريع، لا المصارف المحلية ولا المصادر الأجنبية، أي فرق. مبدئيًا، تستطيع المؤسسات المالية الدولية الأجنبية القيام بأمرين، هما تقديم المشورة وتقديم التمويل. بالتالي، يمكن لصندوق النقد الدولي تزويد الحكومة بالتمويل اللازم لاستقرار الاقتصاد الكلي وسلامة سياسة الاقتصاد الكلي، فيما يستطيع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) المساندة من خلال تمويل بعض المشاريع وتحسين إدارة الشركات الحكومية.

لكن أحد الإخفاقات الروسية الحاسمة هو عدم بناء سلطة قضائية مستقلة، إذ كانت لتكون حيوية لحقوق الملكية العقارية. وكان ينبغي أن يكون بناؤها أولوية.

## مقدمة: انطباق التجربة الروسية على ليبيا

تجمع بين روسيا -بعد تخليها عن الشيوعية عام ١٩٩١- وليبيا اليوم عدة أوجه شبه قد تجعل من المجدي لليبيين النظر إلى روسيا والتعلم من مشاكلها وإنجازاتها،<sup>3</sup> لكن الأمر لا يخلو من أوجه الاختلاف المهمة أيضاً.

تتمثل أوجه الشبه الرئيسية بين روسيا آنذاك وليبيا اليوم في أن كلا البلدين كان عبارة عن اقتصاد قيادة اشتراكية مركزية وكان النفط والغاز المصدرين الرئيسيين لإيرادات التصدير والضرائب. وفي كلا البلدين، امتلكت الدولة الحصة الكبرى من الاقتصاد، خصوصاً الشركات الكبيرة وقطاع المواد الخام. وكانت الأسعار خاضعة بالأغلب، إنما ليس بالكامل، لسيطرة الحكومة. من الناحية النظرية، كان لدى كلا البلدين برامج رعاية اجتماعية مكثفة. إذًا، يمكن تلخيص أوجه الشبه بوضع كلمات، هي: سيطرة الدولة وهيمنة النفط. أما الاختلاف الرئيسي بينهما فهو أن روسيا بدأت مسيرتها بأزمة كارثية على صعيد الاقتصاد الكلي.

غير أن الأوضاع السياسية اختلفت اختلافاً شديداً في البلدين. فروسيا لم تعان من مشاكل انفصال خطيرة، باستثناء في منطقة الشيشان الصغيرة في الجنوب، في حين أن تشكيل حكومة مركزية يسبب قلقاً كبيراً في ليبيا. وفي روسيا، وقف اقتصاديو السوق الراديكالية بوجه الشيوعيين القدماء الطراز في الدولة الذين أرادوا إعادة النظام القديم.<sup>4</sup> ولم يكن من حلّ وسط في البداية، لا اقتصادياً ولا سياسياً، في حين أن الاختلافات الأيديولوجية لا تبدو مستقطبة جداً في ليبيا. وكان لروسيا زعيمٌ سياسي مطلق السيطرة متمثل في شخص الرئيس بوريس يلتسين. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، عين الاقتصادى الشاب المميز، إيغور غيدار، في منصب كبير الاقتصاديين، ثم ارتقى في المراتب ليصبح رئيس وزراء بالتكليف. وقدم غيدار، الذي نشر عدة كتب، النموذج الاقتصادي لحكومة يلتسين.<sup>5</sup>

كانت حكومة يلتسين تطمح إلى إقامة اقتصاد سوق عادية تهيمن عليه الملكية الخاصة. وكان هدفها الأول وقف التضخم المفرط لتحقيق الاستقرار في الأسعار وسعر الصرف، وهو أمر صعب للغاية بسبب الافتقار إلى الدراية الاقتصادية المناسبة وغياب المؤسسات الاقتصادية القوية. وكان الهدف الثاني تحرير السوق، من حيث الأسعار والتبادل التجاري، لإنهاء النقص، وهو ما كان أسهل بكثير. أما الهدف الثالث فكان خصخصة مؤسسات الدولة المهمة بأسرع وقت ممكن لتأمين اقتصاد السوق.<sup>6</sup> ولم تكن حكومة غيدار، الخاضعة لهيمنة الاقتصاديين، تملك القدرة على التعامل مع شبكة الأمان الاجتماعي أو بناء قضاء سليم. ولم تتلق في البدء أي مساعدة من الغرب لأن هذا الأخير كان متردداً في مساعدة روسيا على التعافي.

والسبب الذي دفع الحكومة الروسية إلى اختيار اقتصاد السوق الراديكالية هو أن الوضع الاقتصادي الروسي كان بالفعل كارثياً ويتطلب خطوات جذرية في اتجاه أو في آخر. وكانت روسيا تتخبط في حالة تضخم مفرط أدت إلى تحطيم المعنويات بالكامل. وما كانت لتحدث أي بوادر إيجابية ما لم يتوقف هذا المنحى. في الوقت نفسه، شهد الاتحاد السوفياتي حالات نقص شبه كاملة خلال عامه الأخير. فقد أصبحت المحلات حرفياً فارغة بسبب ضبط أسعار السلع الأساسية عند مستوى منخفض في حين كانت الإمدادات غائبة. وفقدت الحكومة السيطرة على تحصيل الإيرادات والإنفاق العام وإصدار الأموال. ولذلك كان من الحاسم تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحرير الأسعار والأسواق.

3 الكاتب متخصص في الاقتصاد الروسي. والمرجع الرئيسي لهذا التقرير هو

Åslund, Anders (1995), How Russia Became a Market Economy. Washington: Brookings Institution

4 Åslund (1995), pp. 63-70, 73-86.

5 وصف إيغور غيدار سياساته الإصلاحية في مذكراته

Gaidar, Yegor T (1999), Days of Defeat and Victory. Seattle, WA: University of Washington Press.

6 قدم الرئيس بوريس يلتسين برنامجاً إلى البرلمان في خطاب كتب غيدار القسم الأكبر منه

Yeltsin, Boris N (1991), B.N. Yeltsin's Speech. Sovetskaya Rossiya, October 29.

وكانت الخصخصة هي الأولوية الثالثة، وهو ما تعذر تحقيقه بسرعة. وهنا تنافست أفكار كثيرة. وباتت تُعتبر الدولة المنهارة بمثابة نكرة. بينما طُرحت فكرة منح الشركات «أسياد» حقيقيين ليتحمل أحد مسؤوليتها، قالت فكرة أخرى بعدم منح مؤسسات الدولة لمدراءها أو لوزراء الصناعة بل لعمالها أو للمواطنين، مع وجوب إنشاء سوق رأس المال.

شهدت الإصلاحات الروسية في مطلع تسعينات القرن العشرين تعقيداً مهماً لم يُفهم جيداً، وهو انهيار سلطة الحكومة وما استتبعه من تأثيرات مهمة: من جهة، تمتعت الحكومة بحرية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كتحريير الأسعار والتجارة؛ ومن جهة أخرى، كانت قدراتها محدودة جداً ولم تتمكن من إدارة الإصلاحات المعقدة كالإصلاحات الطبية والتعليمية وإصلاح المعاشات التقاعدية. فكان من الأفضل للحكومة التركيز على بعض القرارات الكبيرة.

في حين تُعتبر بعض جوانب التجربة الاقتصادية الروسية في مرحلة ما بعد الشيوعية ملائمةً للسياق الليبي، إلا أنها لا تنطبق كلها بسبب الاختلافات في الظروف القائمة في كل من البلدين. تركز هذه الدراسة على العناصر الرئيسية في بداية المرحلة الانتقالية الروسية وتستخلص الاستنتاجات لروسيا من كلٍ منها وتقتصر أيضاً ما قد ينطبق على ليبيا وتقدم توصيات مبدئية.

## الفترة الانتقالية الروسية: سبب اختيار النموذج الاقتصادي الليبرالي

غالبًا ما توصف العملية الانتقالية في الاقتصاد الروسي بـ «العلاج بالصدمة»<sup>7</sup>، لكن الإصلاحات امتدت فعليًا على فترة مطولة استمرت من ١٩٨٦ حتى ٢٠٠٢،<sup>8</sup> وقد أُجريت خطوة تلو الخطوة لكنها لم تتبع أي منطق اقتصادي، بل كانت تحركها مجموعات مصالح محددة، أهمها مدراء مؤسسات الدولة. منذ عام ١٩٨٧، بدأ المفكرون الإصلاحيون يظلمون بدور مضخم. وبعد الانتخابات البرلمانية الجمهورية التي أُجريت في مطلع العام ١٩٨٩، استحوذت البرلمانات الجمهورية على زمام المبادرة. ولم يكن لدى هذه المجموعات الثلاث قواسم مشتركة تُذكر، باستثناء الاندفاع القوي نحو التغيير، لكن التناقضات بين أفكارها دفعت بعجلة الإصلاحات الروسية قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وبعده.

حدث الإصلاح المهم الأول عام ١٩٨٦ حين سُمح للشركات الكبيرة التابعة للدولة بممارسة أعمالها التجارية الخاصة في الخارج. لكن عملية تحريير الأسعار وأسعار الصرف أُجريت بالتدريج البطيء، وتفاوتت أسعار الصرف وتعددت بشكل كبير في هذه الفترة. وصدر عام ١٩٨٨ قانون بشأن التعاونيات أجاز تأسيس الشركات الخاصة، ومن بينها، للمفارقة، المصارف الخاصة غير الخاضعة لأي تنظيم على الإطلاق. وفي عام ١٩٨٨، سُمح لمدراء المؤسسات الحكومية بإدارة شركاتهم الحكومية بدون رقابة فعلية من الدولة، وسرعان ما عمد الكثير منهم إلى خصخصة الشركات التي يديرونها بصورة ضمنية.

في العام ١٩٩٠، أخذت الجمهوريات الاتحادية مبادرة الإصلاح على عاتقها، وسعت إلى السيطرة على السياسات المالية والنقدية على حدٍ سواء. بالنتيجة، انهار نظام جباية الضرائب المركزي وتنافست الجمهوريات الاتحادية والحكومة المركزية على رفع الأجور وإصدار المزيد من المنافع الاجتماعية. وفي عام ١٩٩٠، أسست الجمهوريات السوفياتية الخمسة عشر مصارفها المركزية الخاصة، لكن بقي البنك المركزي السوفياتي قائمًا. وبدأت هذه المصارف المركزية الستة عشر في التنافس على إصدار ائتمانات غير محدودة بالروبل، ما أدى إلى تضخم مفرط في كل الجمهوريات السوفياتية السابقة عام ١٩٩٢. وانهار الاتحاد السوفياتي في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،<sup>9</sup>

7 كان البروفيسور جيفري ساكس المدافع الأكبر عن إصلاح السوق الراديكالية:

"What Is to Be Done?" Economist, January 13, 1990.

8 ناقش الكاتب عملية الإصلاح بأكملها في

Åslund, Anders (2007), Russia's Capitalist Revolution: Why Market Reform Succeeded and Democracy Failed, Washington: Peterson Institute for International Economics.

9 Åslund (1995); Granville, Brigitte (1995), So Farewell Then Rouble Zone. In Russian Economic Reform at Risk, ed. Anders Åslund. New York: St. Martin's Press.

## السياسات التحررية الرئيسية في روسيا

يناقش القسم الأول من هذا البحث المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي، في حين يتناول القسم الثاني تحرير الأسعار والأسواق وزيادة الأعمال. أما القسم الثالث فيتطرق إلى الخصخصة، ويناقش القسم الرابع الخصائص المميزة للنفط. وأخيرًا يركز القسم الخامس على حقوق الملكية والمسائل القضائية. وينتهي التقرير مع استنتاجات من التجربة الروسية قد تكون ذات صلة بلبيبا.

### استقرار الاقتصاد الكلي

واجه الاتحاد السوفياتي عند انهياره أزمة مروعة في الاقتصاد الكلي كانت أسوأ بكثير مما قد تشهده لبيبا. إذ لم يكن أي عنصر من عناصر نظام الاقتصاد الكلي يعمل أو يصلح، من السياسة النقدية إلى السياسة المالية والضرائب والقطاع المصرفي.

المشكلة الاقتصادية التي سادت بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ هي التضخم المفرط. فمع انهيار الاتحاد السوفياتي، كانت الجمهوريات الخمسة عشر المستقلة حديثًا مهياة للتضخم المفرط، أقله بنسبة ٥٠ في المائة شهريًا. في تاريخ العالم، تم تسجيل ٥٦ حالة فقط من التضخم المفرط، نصفها حدث أثناء انهيار الشيوعية، لا سيما في الاتحاد السوفياتي السابق، ولكن أيضًا في يوغوسلافيا السابقة وأوروبا الشرقية (بولندا وبلغاريا).<sup>10</sup> وتعددت أسباب التضخم المفرط، من الإفراط في إصدار العملة وانهيار الإيرادات الضريبية، مرورًا بالارتفاع الهائل في الإنفاق العام وكلفة الحفاظ على أسعار الصرف الرسمية التي كانت مرتفعة للغاية، وصولاً إلى قلة مسؤولية المصارف، والإفراط في الدين العام والخارجي، وعدم فهم نظرية الاقتصاد الكلي وغياب الخبرة والتمويل الدوليين.

والأسوأ من هذا كله هو غياب الرقابة المركزية على طبع العملة. فخلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٣، بدأ التنافس بين الجمهوريات السوفياتية السابقة الخمسة عشرة والبنك المركزي السوفياتي على إصدار الائتمانات بالروبل. وتعدّ الحفاظ على استقرار الأسعار إلى حين تفكيك منطقة الروبل وقيام كل جمهورية باحتكار عملتها الوطنية، وحصل أغلب ذلك في صيف ١٩٩٣. وتمثلت الخطوة الأهم نحو الاستقرار النقدي في قطع البنك المركزي الروسي ائتماناته عن الجمهوريات السوفياتية السابقة الأخرى.

أما الخطوة التالية فكانت وضع حدود ائتمانية لروسيا نفسها، وشكّل ذلك صراعًا سياسيًا بين البنك المركزي القديم الطراز والحكومة الروسية ذات الميل الإصلاحية الأكبر. في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بدأ أن البنك المركزي ارتكب خطأ فادحًا في إصدار الأموال بشكل مفرط، ما أدى إلى تدهور حاد في سعر صرف الروبل. واكتشفت الدولة الروسية عمومًا أن حاكم البنك المركزي كان يقود حملة تلاعب مؤذية مع مجموعة صغيرة من المعننين في الداخل، فأقاله الرئيس يلتسين بالنتيجة، ثم باشر بتطبيق سياسة نقدية صارمة أتاحت للبنك المركزي الروسي النهوض وتعزيز قوته في أواخر العام ١٩٩٤. ولم يحصل البنك المركزي على استقلاله إلا بعد فترة طويلة، ولكنه اتبع مذك سياسة نقدية صارمة مع معدلات فائدة مرتفعة.<sup>11</sup>

في أواخر حقبة الاتحاد السوفياتي، نفذت احتياطات روسيا الدولية، وتجاوز الدين الخارجي السوفياتي الناتج المحلي الإجمالي الروسي ولم يعد بالإمكان خدمته. كما انخفض سعر الصرف بشكل ساحق حتى أصبح متوسط الراتب الشهري الروسي يقتصر على مبلغ زهيد من ستة دولارات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وفق سعر الصرف الحر، وهو ما تسبب بإذلال الطبقة الوسطى الروسية إذلالاً تامًا.<sup>12</sup>

10 Hanke, Steven H. and Nicholas Krus (2012), World Hyperinflations, Working Paper, Cato Institute.

11 Åslund (1995).

12 Åslund (2007), 72.

فكان لا بد من توحيد أسعار الصرف وتعديلها بحسب السوق. وكان التوحيد خطوة جوهرية نُفذت فعليًا بحلول العام ١٩٩٣، في حين أن ضبط سعر الصرف بحسب السوق كان يمكن أن يتم بعدة طرق. وبعد عدة تجارب مع أسعار صرف ثابتة إلى حدٍ ما، استقرت روسيا عام ٢٠١٤ على سعر صرف عائم يتكيف مع سعر النفط العالمي، مع أن الممارسات الدولية تبين أنه ما من خيارٍ صحيح بشكل قاطع.

علاوة على ذلك، كانت السياسة المالية هي أيضًا في حالة من الفوضى التامة منذ أواخر العام ١٩٩٠. والمشكلة الأساسية هنا هي أن الجمهوريات الاتحادية والحكومة المركزية بدأت تتنافس على خفض الضرائب ورفع رواتب القطاع العام والمنافع الاجتماعية. فتوقفت بالنتيجة الآلية المركزية السوفياتية لجباية الضرائب وضبط الإنفاق العام في أواخر العام ١٩٩٠. ولا يُعرف تحديدًا حجم عجز موازنة الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١ ولكنه كان في حدود ثلث الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن أي جزء منه ممولاً.<sup>13</sup> واستغرقت روسيا سنوات طويلة لتشكيل وزارة مالية ومصلحة ضرائب قويتين تمكّنتا من السيطرة حصرًا على الضرائب والإنفاق العام. ويمكن القول إن هذا لم يحدث إلا بعد الانهيار المالي في آب/أغسطس ١٩٩٨.

لكن تصويب السياسة المالية استغرق وقتًا أطول. وقد شكّل الانهيار المالي في آب/أغسطس ١٩٩٨ نقطة التحول في هذا الإطار مع تخلف روسيا عن سداد ديونها المحلية، وخفض قيمة الروبل بمقدار ثلاثة أرباع القيمة الأصلية، وتجميد عمل المصارف لمدة ثلاثة أشهر. للمفارقة، أدى تخلف روسيا عن سداد ديونها المحلية وتجميد المدفوعات المصرفية لثلاثة أشهر إلى تنفيس الاقتصاد الكلي الروسي. إذ لم تعد روسيا قادرة على الاقتراض بثمن زهيد، ولم يعد بإمكان المصرفيين وغيرهم من المشغلين جني الأموال من أعمال المضاربة المحض، ولم تعد الدولة قادرة على تمويل نفسها عبر إصدار الديون. فاضطرت إلى إلغاء عجز الموازنة المستمر والبالغة نسبتته ٨ إلى ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بما أن التمويل الدولي لم يعد متاحًا،<sup>14</sup> وأيضًا إلى خفض نفقاتها لتعادل ما يمكنها جبايته من الضرائب. وكان على رجال الأعمال من جهتهم أن يبدؤوا بالإنتاج. وقد تصرف كلٌّ من الدولة ورجال الأعمال على هذا الأساس.<sup>15</sup>

على المنوال نفسه، كان النظام الضريبي الروسي أشبه بمناهة يشوبها الخلل. والمشكلة الرئيسية هنا هي أن الأغنياء لا يدفعون الضرائب والنظام الضريبي معقد أكثر من اللزوم بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لكن الدولة تبنت إصلاحات ضريبية جذرية بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٢. ومع أن الأفكار الرئيسية وراء هذه الإصلاحات لم تكن مبتكرة، إلا أنها كانت حكيمة، فكان قوامها ضرائب قليلة، وقواعد ضريبية واسعة، ومعدلات ضريبية منخفضة. وتخلّصت روسيا من شبكة معقدة من ٢٠٠ ضريبة تقريبًا وخفضتها إلى نحو ١٢ ضريبة رئيسية، أبرزها الضرائب على النفط والغاز وضريبة الأجر والضريبة على القيمة المضافة. وكانت الضريبتان ذات الإيرادات الأعلى هما ضريبة القيمة المضافة البالغة نسبتها ٢٠ في المائة، وضريبة الأجر البالغة نحو ٣٣ في المائة. ومن الضرائب المهمة الأخرى ضريبة الدخل الشخصي التي خُفضت من ضريبة تصاعدية تصل إلى ٣٠ في المائة إلى ضريبة دخل ثابتة نسبتها ١٣ في المائة، والضريبة على أرباح الشركات التي كانت تتفاوت إنما بقيت في حدود العشرين في المائة من صافي الأرباح. وتأتي بعدها ضرائب الإنتاج على المنتجات الفاخرة والرسوم الجمركية على الواردات. أما النفط والغاز فاستمرّا بثبات في توفير نحو نصف عائدات الدولة الروسية، وذلك بأشكال مختلفة، إما كإتاوات أو كضرائب على الصادرات.<sup>16</sup>

13 EBRD (European Bank for Reconstruction and Development) (1994), Transition Report 1994.

14 Owen, David and David O. Robinson, eds. (2003), Russia Rebounds. Washington: International Monetary Fund; Åslund, Anders (1998), Russia's Financial Crisis: Causes and Possible Remedies. Post-Soviet Geography and Economics 39, 6: 309-328.

15 Owen, David and David O. Robinson, eds. (2003), Russia Rebounds. Washington: International Monetary Fund.

16 Åslund (2007), 190-197.

وكان هذه المشاكل لم تكف، عانت روسيا أيضًا من قطاع مصرفي ضخم ومضارب. فقانون التعاونيات لسنة ١٩٨٨ لم يستثن المصارف، ولذا عند سقوط الاتحاد السوفياتي، كان لدى روسيا ١٦٠٠ مصرف، معظمها ذو ملكية خاصة، بناءً على هذا القانون. وفي غياب أي قوانين للمصارف، لم تخضع المصارف الخاصة لأي تنظيم البتة، ولكنها لم تكن مصارف حقيقية. فقد كانت تحصل على القروض من البنك المركزي من دون أن تدفع مقابلها شيئاً يُذكر بفضل التضخم المرتفع، وبهذه القروض كانت تشتري السلع، وأولها النفط. وكانت قروض هذه المصارف الجديدة للمؤسسات المنتجة ضئيلة أو معدومة. وعندما نجحت الحكومة الروسية في التغلب على التضخم، واكبت معدلات الفوائد التضخم فانهار الكثير منها. ولكن الاقتصاد الفعلي لم يتأثر كثيرًا لا بنهوض المصارف ولا بانهيارها، بالرغم من معاناة المودعين المتكررة. ولم يكن هناك من خطة أو عذر لتأسيس هذه المصارف المضاربة المخلة بالاستقرار، بل كانت مجرد حادثة ولم تأت بأي نفع للمجتمع، مع أنها نفعت حتمًا أصحابها. وبمجرد أن انحسر التضخم عام ١٩٩٤، شهدت البلاد انهيارات مصرفية متكررة، كان أسوأها في العام ١٩٩٨ حين انهار نصف المصارف الخاصة المتبقية (٦٠٠ مصرف)، بما فيها ثمانية من المصارف العشرة الكبرى التابعة للأقلية الحاكمة.<sup>17</sup> وتبعًا لذلك، أعيد تأميم القطاع المصرفي بصورة تدريجية.

في هذا السياق، لعبت المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي، دورًا مهمًا. وصندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية التي تعنى بتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وهذا نادرًا ما يحدث بدون مساهمته، فهو يقدم المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي يمكن للدولة اعتمادها، ويزود الحكومات بالتمويل اللازم لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. لسوء الحظ، لم يلعب صندوق النقد الدولي أي دور في بداية المرحلة الانتقالية الروسية لأن روسيا أصبحت عضوًا فيه وفي البنك الدولي في أيار/مايو ١٩٩٢. ومن عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٦، أي في الفترة التي بدأت فيها الحكومة الروسية في التعامل بجدية مع استقرار الاقتصاد الكلي، أصبح صندوق النقد الدولي قوة فاعلة في سياسة الاقتصاد الكلي الروسية بفضل قروضه الكبيرة. ولكن في عامي ١٩٩٦-١٩٩٧، أغرقت استثمارات الحافظات الأجنبية روسيا، وأكثرها في السندات الحكومية إنما أيضًا في الأسهم، ثم فقد صندوق النقد تأثيره على تدفقات رأس المال الأجنبي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، واجهت روسيا المعضلة المعتادة في الأسواق الناشئة، وهي التوقف المفاجئ في ظل انهيار البورصة وتجميد سوق السندات.<sup>18</sup> فخسرت روسيا كليهما حين عجز صندوق النقد عن مساعدتها في مرحلة مبكرة وحين تأكدت من حصولها على التمويل الأجنبي بغض النظر عن عجزها العام. للمفارقة، تبلور التأثير الأكبر لمشورة صندوق النقد اعتبارًا من أواخر العام ١٩٩٨، مع أن الصندوق لم يعد قادرًا على تزويد روسيا بأي قروض.

17 Johnson, Juliet (2000), A Fistful of Rubles: The Rise and Fall of the Russian Banking System. Ithaca, NY: Cornell University Press.

18 Reinhart, Carmen and Guillermo Calvo (2000), "When Capital Inflows Come to a Sudden Sto: Consequences and Policy Options," [MPRA Paper](#) 6982, University Library of Munich.

## دروس من التجربة الروسية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي

١. تمثلت المشكلة النقدية الأولية في روسيا بغياب العملة الموحدة وعدم سيطرة البنك المركزي على مسألة الائتمان والعملة، ما أدى إلى الإفراط في إصدار الائتمانات بدون رقابة وبالتالي إلى التضخم المفرط. ونأمل ألا ينطبق هذا الأمر على ليبيا.
٢. يعتبر وجود بنك مركزي قوي ومستقل ضرورة حيوية للسيطرة على التضخم في أي بلد. وكانت هذه هي الخطوة الثانية نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في روسيا.
٣. في البداية، كانت وزارة المالية الروسية ضعيفة على نحو فريد، حيث كانت عدة مؤسسات حكومية أخرى تحصل إيرادات الدولة أو تنفق أموال الدولة. ولم تكن وزارة المالية تسيطر لا على الإنفاق العام ولا على الإيرادات. ولم يتم إرساء الرقابة المالية إلا بعد أن أصبحت وزارة المالية قوية بما يكفي للسيطرة على كل من الإيرادات والنفقات. ويصحّ هذا الأمر في أي بلد.
٤. توجب إنشاء نظام ضريبي بسيط يتضمن ضرائب قليلة وقواعد ضريبية واسعة ومعدلات ضريبية محدودة. وتم اعتماد نظام ضريبي صالح وسليم في فترة ١٩٩٧-٢٠٠٢.
٥. كانت المصارف الخاصة الأولى في روسيا عبارة عن عمليات مضاربة جامحة أخذت باستقرار الاقتصاد ولم تولّد قيمة تُذكر للاقتصاد الوطني. وخلال تسعينيات القرن العشرين، لم يقدم القطاع المصرفي الروسي سوى القليل من القروض لشركات التصنيع أو الخدمات الخاصة. وكان أكثر من ٨٠ في المائة من كافة الاستثمارات الخاصة تموّل من الأرباح غير الموزعة.<sup>19</sup>
٦. كما هي الحال في كل أنحاء العالم، كان لصندوق النقد الدولي في روسيا دورٌ حيوي في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بنجاح. فهدف الصندوق الرئيسي هو الحرص على أن يمتلك العميل احتياطات كافية من العملات الدولية للحفاظ على سعر صرف مستقر بشكل معقول. وتكمن قوة الصندوق في سرعته وكفاءته في الاقتصاد الكلي، وفي تركيزه على عدد قليل من القضايا الرئيسية، وتوفّر كمية كبيرة من الأموال في متناوله. لكن المثير للسخرية في روسيا هو أن فعالية مشورة الصندوق بلغت ذروتها بعد الانهيار المالي الذي وقع عام ١٩٩٨ عندما لم يعد بإمكانه تزويد روسيا بالمساعدات المالية، مع أن مشورته الاقتصادية أصبحت أكثر فعالية.<sup>20</sup>

## تحرير الأسعار والأسواق وريادة الأعمال

يمكن القول إن تحرير الأسعار والأسواق وريادة الأعمال كان الإنجاز الناجح الأكبر في العملية الانتقالية الروسية. هدف هذا التحرير إلى وضع أسعار سوق حرة للسلع والخدمات، وتحرير السوق أمام السلع والخدمات، والسماح بإقامة المشاريع الخاصة الحرة. وعلى العموم، تحققت هذه الأهداف خلال وقت قصير. وكان هذا هو الإصلاح الحقيقي للسوق الراديكالية.

في آخر أيام الاتحاد السوفياتي، أدى التوسع المفرط في حجم الأموال والرقابة المستمرة على أسعار معظم السلع الاستهلاكية الرئيسية، ربما بنسبة ٩٠ في المائة، إلى شحّ شبه تام في المأكولات العادية في المتاجر الروسية، مع بقاء سوق خاصة هامشية للسلع الباهظة الثمن. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، لم يكن أمام الحكومة الروسية الليبرالية الجديدة، التي تم تشكيلها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، أي خيار حقيقي سوى إلغاء الضوابط التنظيمية للأسعار بشكل شبه كامل.

19 EBRD (European Bank for Reconstruction and Development) (1999), Transition Report 1999. London: EBRD.

20 Owen, David and David O. Robinson, eds. (2003), Russia Rebounds. Washington: International Monetary Fund.

وتم تحرير كل الأسعار في وقت مبكر، باستثناء بعض أسعار السلع الأساسية. ولعل هذا التدبير يبدو قاسياً، لكن على أرض الواقع السوفياتي، لم تكن معظم المنتجات متوفرة بأي سعر للمواطنين السوفيات العاديين إنما كانت متوفرة لأصحاب الامتياز وهدمهم. لذلك كان تحرير الأسعار مقبولاً ولم يتسبب بأي احتجاجات شعبية لأنه كان يعني نهاية الشح شبه الكامل. وعلى النحو نفسه، طالب الروسيون، إلى جانب البولنديين والإستونيين، بتحرير الواردات بالكامل في بداية المرحلة الانتقالية لأنهم أرادوا وضع حدّ للشح الحاصل. ونظراً إلى تدني قيمة الرواتب إلى حدّ بالغ بحسب سعر الصرف الحر، احتاجت الضغوط الحمايية إلى سنوات لتتصاعد. وظهرت بعض المشاكل مع بعض الاحتكارات لأن السوق لم تصبح مشبعة بالسرعة الممكنة، لكن جسامتها كانت محدودة. والملفت هو أنه لم يحدث أي انتكاس بعد إنشاء السوق.

يبدو أن إنشاء سوق لتبادل السلع والخدمات بسعر مبني على العرض والطلب كان أسهل جزء في العملية الانتقالية. لكن لجنة مكافحة الاحتكار كانت للأسف غير فعالة، حيث أنها دافعت بالعادة عن الاحتكارات الفعلية بدلاً من تشجيع المنافسة لأنها لم تكن هيئة قوية فعلاً ولم تكن تجرؤ على ضبط الاحتكارات الحقيقية. وقامت بدلاً من ذلك بمراقبة أسعار الشركات التي لم تكن احتكارية. ولم تقرّ اللجنة الروسية لمكافحة الاحتكار بالطبيعة الاحتكارية الحقيقية للشركة الاحتكارية الرئيسية في روسيا، وهي غازبروم، إلا في عام ١٩٩٧. ولكن ذلك تسبّب بعقبات بيروقراطية أمام الشركات المتوسطة الحجم غير المؤدية.<sup>21</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن العائق الأساسي أمام تحرير التجارة والأسعار لم يكمن في الواردات بل في الصادرات. فقد بقيت أسعار السلع الأساسية – أي النفط والغاز والمعادن – ما دون مستوى السوق بكثير.<sup>22</sup> وتبين أن ذلك كان أحد أبرز أوجه القصور في الإصلاحات. ذلك أن بضعة متعهدين تجاريين ماهرين اغتتموا الفرصة فاشترتوا هذه السلع من الشركات الحكومية التي كانت تنتجها بسعر متدنٍ، ثم صدّروها عبر الاستحصال بطريقة ما على التراخيص وحصص التصدير. وفي النهاية، قاموا ببيع السلع في الخارج وحولوا العائدات إلى شركاتهم التجارية الخاصة في الخارج – الموجودة عادةً في قبرص بسبب اتفاقية سوفياتية قديمة مع قبرص بشأن الأزواج الضريبي. وبذلك لم تكن أعمالهم عبارة عن استثمار بل كانت مضاربة بالسلع.

قبل إقرار قانون التعاونيات السوفياتي في أيار/مايو ١٩٨٨، ساد اعتقادٌ سوفياتي بأن الروسيين حُرّموا من جينات ريادة الأعمال منذ أن أعدم جوزيف ستالين بشكل ممنهج نخبة رواد الأعمال الروسيين. لكن تبين أن الحقيقة مختلفة جداً. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وقّع الرئيس يلتسين مرسوماً أجاز لأي شخص الخروج إلى الشارع في أي وقت كان لبيع أي شيء وبأي ثمن. وعلى منوال النموذج الناجح الذي قدّمته بولندا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، خرج مئات آلاف الروسيين في خضم الشتاء الروسي القارس وأخذوا يبيعون أي شيء<sup>23</sup>. وتبين أن الروسيين يملكون الكثير من جينات ريادة الأعمال. وفي أوائل تسعينيات القرن العشرين، تم تأسيس مئات آلاف الشركات الخاصة الجديدة، أكثرها في البداية، فشكّلت قوة هائلة في كل بلد من البلدان التي سقطت فيها الشيوعية.<sup>24</sup>

في الختام، يمكن تلخيص الاستنتاجات المتعلقة بتحرير الأسعار والأسواق وريادة الأعمال بما يلي: لا يعطو المرء إلا بقدر ما وثب. وكلما كانت بداية التحرير أسرع وأكثر جذرية، ارتفعت حظوظه بالاستمرار.<sup>25</sup> والتفسير هنا هو أن القضية السياسية المتوجبة آنذاك كانت هزيمة أصحاب المناصب، وكانت السرعة مطلوبة لتحقيق ذلك على أفضل وجه.<sup>26</sup>

21 Slay, Ben and Vladimir Capelik (1997), "The Struggle for Natural Monopoly Reform in Russia," *Post-Soviet Geography and Economics* 38 (7): 396-429.

22 Åslund (1995).

23 Balcerowicz, Leszek (2014), "Poland: Stabilization and Reforms under Extraordinary and Normal Policies," in Åslund and Djankov (2014), pp. 17-38.

24 Johnson, Simon (1994), "Private Business in Eastern Europe," in Olivier Jean Blanchard, Kenneth A. Froot and Jeffrey D. Sachs, eds., *The Transition in Eastern Europe*. Chicago: The University of Chicago Press, pp. 245-90.

25 Åslund, Anders (2013), *How Capitalism Was Built: The Transformation of Central and Eastern Europe, Russia, the Caucasus, and Central Asia*. 2nd edition, New York: Cambridge University Press, 112-114.

26 Drazen, Allen and Vittorio Grilli. 1993. The Benefit of Crises for Economic Reforms. *American Economic Review* 83, 3: 598-607.

١. كان من السهل نسبيًا تحرير الأسعار. وبعد تحريرها، تم احترامها. وشمل الاستثناء الأكبر أسعار السلع الأساسية، وخصوصًا النفط والغاز والكهرباء، لأنها تعود بريع كبير للنافذين وأصحاب العلاقات القوية.
٢. بعد تحرير الأسعار، تم إنشاء سوق محلية عادية وبقيت قائمة.
٣. فاقت روح الريادة الأولية كل التوقعات. ومع أنها دامت طويلًا، إلا أنها تراجعت بمرور الوقت مع عودة البيروقراطية الدولة المتحكمة.
٤. إن لجنة مكافحة الاحتكار في روسيا، كما هي الحال في دول الاتحاد السوفياتي السابق، لم تشجع على المنافسة بل شجعت على الاحتكار. وفي المراحل الأولى من رفع الضوابط على الأسعار، يحقق التحرير الواسع النطاق فعالية أكبر من محاولات الدولة لضبط المنافسة غير العادلة.

### الخصخصة

كانت الخصخصة الجزء الأصعب في رحلة الانتقال من اقتصاد خاضع لسيطرة الدولة إلى اقتصاد السوق الحرة. فقد كانت خطوة ضرورية من جهة، ولكن كان يستحيل من جهة أخرى تنفيذها من دون إثارة استياء شعبي كبير. ومع أنها عادت بنتائج اقتصادية مفيدة للغاية، إلا أن كل دولة لجأت إلى الخصخصة بأي درجة كانت، واجهت في نهاية المطاف مشاكل سياسية وقانونية جمة.

واعتُبرت الخصخصة على نطاق واسع ضروريةً لعدة أسباب. فقد هدفت بشكل أساسي إلى إنهاء سيطرة الدولة الشاملة على كافة الشركات تقريبًا، وهي خطوة جوهرية لإقامة اقتصاد السوق وإرساء الديمقراطية. وكان من الضروري أيضًا تخفيض الدعم الحكومي الكبير للمؤسسات، وتقييم مدراء هذه المؤسسات على أساس أدائهم الاقتصادي وليس على أساس ولائهم السياسي أو الشخصي. وكذلك توجب تسهيل إعادة هيكلة المؤسسات، بما في ذلك إغلاق المؤسسات المتعثرة. وكان لا بد من فتح السوق أمام رواد الأعمال الجدد وتسهيل الاستثمار الأجنبي. وفي النهاية، كان من المفترض أن تؤدي الخصخصة إلى اقتصاد غير ميسس وأكثر فعالية.<sup>27</sup>

طالبت الخصخصة جوانب عدة، هي العدل والاقتصاد والسياسة والقانون. قبل الخصخصة، كان الروسون أشخاصًا إيجابيين للغاية، فقد توقع معظمهم جني ثروة كبيرة كمواطنين أو عمال أو مستأجرين. أما بعد الخصخصة، فأصيبوا بخيبة أمل كبيرة لأنهم نالوا أقل بكثير مما كانوا يأملون. زد إلى ذلك أنهم أدركوا أن الكثير من الأشخاص الذين لا يستحقون قد حصلوا على ثروات مفرطة. ولم يكن بالمستطاع تفادي خيبات الأمل هذه لأن الخصخصة ليست عادلة، بالرغم من تحميل الحكومة - عن وجه حق - مسؤولية تشجيع توقعات الإثراء السريع لدى الناس. وفي حين خاب ظن معظم الناس من حصيلة الخصخصة في كل بلد من بلدان ما بعد الحقبة الشيوعية، إلا أن الخيبة كانت حادة بشكل خاص في روسيا بسبب تركّز الثروات الطائلة بيد مائة ملياردير تقريبًا. علاوة على ذلك، أصبح من الصعب أكثر فأكثر خوض مضمار ريادة أعمال، ومن نجح في ذلك كان يواجه حواجز غير مرئية أو مضايقات من الشرطة متى أصبح نجاحه كبيرًا.

مع ذلك، فالنجاح الأكبر في إنشاء المؤسسات الجديدة حصل في بداية الفترة الانتقالية بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ مع تخفيف رقابة الدولة التنظيمية، ويعود ذلك من جهة إلى التحرير الرسمي ومن جهة أخرى إلى التراجع المؤقت في قدرة الدولة على ممارسة الرقابة التنظيمية. فقد كان عدد الشركات الجديدة يميل إلى الانخفاض سنةً بعد سنة بسبب زيادة البيروقراطية. لذا كان من الحاسم أن يستغل رواد الأعمال الفرصة السانحة في بداية التحرير.<sup>28</sup>

27 Boycko, Maxim, Andrei Shleifer and Robert W. Vishny. 1995. Privatizing Russia. Cambridge, MA: MIT Press; Chubais, Anatoly B., ed. 1999. Privatizatsiya po-rossiski (Privatization in a Russian Way), Moscow: Vagrius.

28 Johnson, Simon (1994), "Private Business in Eastern Europe," in Olivier Jean Blanchard, Kenneth A. Froot and Jeffrey D. Sachs, eds., *The Transition in Eastern Europe*. Chicago: The University of Chicago Press, pp. 245-90.

أما الجزء الأسهل من هذه العملية فكان خصخصة المشاغل والمتاجر الصغيرة، وأسندت مسؤولية التنفيذ إلى السلطات المحلية. كانت النية في البداية بيعها في المزاد العلني لمن يدفع السعر الأعلى. ولكن ما حدث في الواقع هو أن مدراء تلك المحال هم الذين كانوا عادةً يستحوذون عليها بسعر زهيد. المهم هو أنها خصصت سريعاً لتتمكن من بدء العمل بشكل مستقل وتعزيز السوق الموجودة. ولهذه الغاية، كان لا بد من منح السلطات المحلية كامل المسؤولية عن الشركات الصغيرة، بحيث تحصل على عائدات بيعها فيكون لديها حافز للبيع. وحرصاً على حسن عمل الشركات الجديدة، كان من المستحسن أن توضح سلطات الدولة حقوق الملكية وألا تحافظ على امتيازات غير ضرورية.<sup>29</sup>

غير أن خصخصة الشركات الكبيرة والمتوسطة كانت أصعب. فالكثير من هذه الشركات، والأرجح معظمها، لم يكن قابلاً للاستمرار بما أن تقنياتها أصبحت باهية وكان حجمها دون المستوى الأمثل. كما أن عدد الشركات المتوسطة الحجم في روسيا كان كبيراً للغاية بينما كان إنتاجها قليل الفعالية. وقد أراد المخصصون الروسيون خصصتها لأسباب عدة، منها نزع الطابع السياسي عن تلك الشركات وإدارتها حتى يفقد مدراؤها غير الأكفاء وظائفهم. أضف إلى ذلك أن الليبراليين كانوا ضد دعم الشركات الحكومية غير الفعالة وأرادوا التشجيع على توظيف مدراء أكفاء في تلك الشركات. وكانوا يأملون أيضاً أن يفقد أصحاب الشركات الخاصة الشركات القديمة التي تتكبد الخسائر.<sup>30</sup>

ويُذكر أن عملية الخصخصة الكبرى في روسيا استمرت من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٥، وشملت أكثر من ١٦٠٠٠ شركة كبيرة ومتوسطة الحجم. أطلق على هذه العملية اسم «الخصخصة بالقسائم»، حيث تلقى كل روسي قسيمة واحدة مجاناً، إنما لم يتم بيع إلا نحو خمس أسهم هذه الشركات في مزادات القسائم. وقد باع الكثيرون قسائمهم بثمن بخس، فاشترى المستثمرون الناشئون العديد من هذه القسائم واستحوذوا على الكثير من الشركات القديمة. كما أعطي المدراء خمس الأسهم لإقناعهم بالمشاركة في العملية، بينما نال الموظفون خمس الأسهم، وسرعان ما باعوها إما للغرباء من خلال سوق الأوراق المالية التي نشأت سريعاً، أو لرئيسهم التنفيذي. واحتفظت عادةً الدولة بالخمس الأخير من الأسهم في كل شركة. وما حدث عموماً هو أن الشركات انهارت ببساطة، وهو ما أصبح ممكناً بفضل الخصخصة، أو تم تثبيت ملكيتها، في الغالب للمدير القديم ولكن أحياناً لمالكين جدد من الخارج.<sup>31</sup>

لكن عمليات الخصخصة الأكثر جدليةً حدثت في الربع الأخير من عام ١٩٩٥، وشملت ١٢ شركة فقط لكنها كانت شركات كبيرة. من بين هذه الشركات، ثلاثة فقط تغيرت ملكيتها، وهي شركة يوكوس النفطية وشركة سينيفت للنفط وشركة نوريلسك نيكل، وقد بيعت إلى اختصاصيين ماليين شباب من الخارج: صادرت الدولة الروسية شركة يوكوس منذ عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٥ في محاكمة غير نظامية، فيما اشترت شركة غازبروم الحكومية شركة سينيفت بسعر اعتُبر باهظاً في عام ٢٠٠٥، وبقيت ملكية نوريلسك نيكل خاصة. وقد أعيدت هيكلة هذه الشركات الثلاث وزيادة كفاءتها بطريقة ملفتة، لكن ذلك لم يستمل الرأي العام. إذ تقبل الناس الخصخصة غير العادلة لجهات داخلية، كما حدث مع شركة غازبروم، لكنهم لم يقبلوا أن يجني الغرباء ثروةً من تزويد الاقتصاد الروسي بقيمة أكبر بكثير. وفي حين أنشأت روسيا بورصات ناشطة في مرحلة مبكرة، إلا أنها تراجعت منذ عام ٢٠٠٨ بسبب سوء إدارة الشركات الناتج عن تدخل الدولة المفرط في أمورها وضعف سيادة القانون.<sup>32</sup>

اعتباراً من العام ٢٠٠٣، ومع مصادرة شركة يوكوس، اعتمد الكرملين سياسة إعادة التأميم، مروّجاً لفكرة أن الشركات الكبرى، لا سيما شركات الموارد، يجب أن تكون مملوكة للدولة، وبيّنت استطلاعات الرأي أن الشعب تفاعل بشكل إيجابي مع هذه الرسالة. ولا يزال نحو نصف الاقتصاد الروسي تحت سيطرة الدولة،<sup>33</sup>

29 Frydman, Roman, Andrzej Rapaczynski and Joel Turkewitz (1994), *Small Privatization*. Budapest: Central European University Press.

30 Boycko, Maxim, Andrei Shleifer and Robert W. Vishny (1995), *Privatizing Russia*. Cambridge, MA: MIT Press.

31 Blasi, Joseph R., Maya Kroumova and Douglas Kruse (1997), *Kremlin Capitalism: Privatizing the Russian Economy*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

32 Freeland, Chrystia (2000), *Sale of the Century: Russia's Wild Ride from Communism to Capitalism*. New York: Crown Business; Shleifer, Andrei and Daniel Treisman (2004), *A Normal Country*. Foreign Affairs 83, 2: 20-38; Fortescue Stephen (2006), *Russia's Oil Barons and Metal Magnates*, New York: Palgrave MacMillan; Kokh, Alfred (1998), *The Selling of the Soviet Empire*. New York: Liberty Publishing House.

33 Radygin, Aleksandr, et al. (2018), *Effektivnoe upravlenie gosudarstvennoi sobstvennost'yu v 2018-2024 gg. i do 2035 g.* (Efficient Management of State Property in 2018-2024 and to 2035), Moscow: Centr strategicheskikh razrabotok, January; EBRD (European Bank for Reconstruction and Development) (2020), *Transition Report 2020*.

لكن نظام بوتين حوّل حصة كبيرة من الشركات الأصلية إلى أصدقاء الرئيس المقربين. ويُعتبر تركّز الملكية في أيدي الدولة وأصدقاء بوتين والمسنيين في النخبة الحاكمة سببًا مهمًا في ركود الاقتصاد الروسي شبه التام منذ عام ٢٠٠٩ وركوده التام منذ عام ٢٠١٤.

## استنتاجات بشأن الخصخصة:

١. كانت خصخصة الشركات الحكومية الصغيرة الجزء السهل من العملية، مع أنه كان من الأفضل بيعها بالمزاد محليًا. ولكن على أرض الواقع، استحوذت عادةً مدراء تلك الشركات عليها بسعر منخفض. ولا يهم فعلاً كيف تمت خصخصة الشركات الصغيرة ما دامت قد خُصصت حقًا. وكلما كانت حرية حقوق الملكية للمؤسسات المخصصة أكبر وأوضح، كانت النتائج الاقتصادية أفضل.
٢. بغض النظر عن كيفية خصخصة الشركات الكبيرة ومدى نجاحها على المستوى الاقتصادي، لم تحظ خصصتها بالشعبية بسبب الثروات التي جناها المالكون الأثرياء الجدد. وفي ضوء تدخل الدولة الكبير وضعف سيادة القانون، لم تتحسن إدارة الشركات بل تردّت. وقد تمت خصخصة تسعين في المائة من شركات النفط لناحية الإنتاج، لكن الدولة أصبحت حاليًا المالك المهيمن لأنها استولت عنوةً على شركات النفط المخصصة.

## الخصائص المميزة للنفط

تشكل مصادر الربح الكبيرة، كالنفط والغاز، تحديات كبيرة في أي بلد. وفي معظم الدول التي تهيمن عليها عائدات النفط، يكون نظام الحكم استبداديًا لأنه يسهل على النخبة الحاكمة حصر العائدات النفطية بين أيديها.<sup>34</sup>

في روسيا، لم يكن إنتاج النفط هو الجزء الأصعب من العملية الانتقالية، بل تصدير النفط والغاز. وكانت هذه هي الحال قبل سقوط الاتحاد السوفياتي. إذ كان يحق لشركات النفط الحكومية الروسية أن تبيع نفطها إلى وسطاء من القطاع الخاص بالسعر المنخفض المحدد للنفط، وكان بوسع تجار النفط تصدير النفط إلى السوق العالمية. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، كان يمكن لأي شخص له صلات جيدة بقطاع النفط أن يشتري النفط في روسيا بالسعر المحدد من الدولة والبالغ أقل من ٠,٥٠ دولار للبرميل ويبيعه في الخارج بأسعار السوق العالمية التي تبلغ حوالي ١٠٠ دولار للبرميل. هذه هي الطريقة التي صنع بها كل الأوليغارشيين المبتدئين ثروتهم. فمن خلال العلاقات المناسبة، كان بوسعهم تمويل تلك العمليات بواسطة قروض من المصارف الروسية بنسبة لا تزيد عن ٥٠ في المائة سنويًا، في حين أن نسبة التضخم في روسيا عام ١٩٩٢ بلغت ٢٥٠٠ في المائة.<sup>35</sup> وهكذا راكمت النخبة الأوليغارشية هذه الثروات الكبيرة في البداية.<sup>36</sup>

في بداية المطاف، كان هدف الإصلاحيين الروسيين هو تحرير أسعار النفط والغاز لترتفع إلى مستواها في السوق العالمية من أجل منع تجار الطاقة من جني ثروات كبيرة سهلة من خلال المراجعة الأولية بين الأسعار المحلية المنخفضة جدًا التي تحددها الدولة والأسعار الأعلى بكثير في السوق العالمية الحرة.<sup>37</sup> وخلال فترة تحرير الأسعار الكبير في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، طالب الإصلاحى الرائد إيغور غيدار، الذي كان آنذاك النائب الأول لرئيس

34 Gaddy, Clifford G. and Barry W. Ickes (2005), Resource Rents and the Russian Economy. Eurasian Geography and Economics 46, 8: 559-583.

35 Åslund (2007).

36 Hellman, Joel S. (1998), "Winners Take All: The Politics of Partial Reform in Postcommunist Transitions," World Politics, 50: 203-234.

37 أبرز الأعمال المكتوبة حول السياسة النفطية الروسية هو

Gustafson, Thane (2012), Wheel of Fortune: The Battle for Oil and Power in Russia. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press.

الوزراء، بتحرير أسعار النفط أيضاً بالكامل.<sup>38</sup> لكن الرئيس يلتسين أصغى إلى المدراء العاميين القدامى في القطاع، الذين ظلّوا أن ارتفاع سعر النفط بشكل كبير سيوقف القطاع الروسي بأكمله. لذلك، ارتأى يلتسين أن زيادة الأسعار خمسة أضعاف كافية، مع أنها لم تُحدث فرقاً كبيراً في ظل بلوغ التضخم نسبة ٢٥٠٠ في المائة. وبسبب الضوابط على أسعار النفط، توجّب تقييد الصادرات النفطية، لكن الدفعات الخاصة سهّلت التغلب على هذه الضوابط. وبالنتيجة، كان كل شخص معني بتجارة النفط يعتبر ذا قيمة عالية ويثمن بالذهب خلال سنوات الكساد بين ١٩٩١ و١٩٩٣ فيما كان الناس يعانون. واعتباراً من العام ١٩٩٤، قام الأشخاص الذين جنوا أموالهم من الصادرات النفطية بشراء السياسة الروسية.

بين ١٩٨٩ و١٩٩٥، تراجع إنتاج النفط بمقدار النصف لأسباب عديدة تراوحت ما بين عدم حقول النفط وفساد الإدارة. بالعادة، كان لدى الاتحاد السوفياتي وزارة نفط واحدة ووزارة غاز واحدة، وكانت كل وزارة تدير صناعاتها كشركة واحدة. وأراد دعاة الإصلاح تقسيم وزارتي النفط والغاز إلى شركات متنافسة معقولة الحجم. فتم تقسيم كل شركات النفط الكبيرة في روسيا وخصصتها بين ١٩٩٢ و١٩٩٥، وإذا بمشكلة أخرى تظهر بعد ذلك. فالمالكون الرئيسيون الجدد لشركات النفط أصبحوا من أصحاب المليارات في غضون سنوات واشتروا الدولة. وفي عام ١٩٩٥، تمت خصخصة اثنتين من أسوأ شركات النفط إدارةً ومن أكبرها، وهما يوكوس وسيبنفت. وكانت المهمة الأولى للإدارة الجديدة ضمان السيطرة على الشركات. بسبب سوء إدارة الشركات وضعف سيادة القانون، رأت هذه الإدارات أنه من الضروري تثبيت ملكيتها للشركات بأكملها، الأمر الذي استغرق فعلياً أربع سنوات. ومنذ عام ١٩٩٩، نفّذت الإدارات الجديدة إعادة هيكلة مالية وفنية ممتازة في كلتا الشركتين. وتبعاً لذلك، انطلق إنتاج النفط في روسيا وارتفع بنسبة ٥٠ في المائة بين ١٩٩٩ و٢٠٠٤. لكن الروسيين كانوا قلقين أكثر بشأن الثروات الطائلة التي حققتها الأوليغارشية الجديدة.<sup>39</sup> وكان الناس يفضلون تأميم تلك الشركات، وهو ما حدث بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

في المقابل، واجه قطاع الغاز الروسي مشكلة معاكسة. فقد تم تحويل وزارة صناعة الغاز الروسية إلى شركة واحدة، هي غازبروم، وخصص فاعلون من الداخل جزءاً منها في أواخر العام ١٩٩٣ لأن رئيسها التنفيذي القديم كان رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين. واحتفظت شركة غازبروم بكل امتيازاتها واحتكاراتها لسنوات عديدة، بدون أن تشعر بأي ضغط للتحديث أو الترشيد، ولكنها أصبحت ملاذاً للفساد. وقد تم تطوير حقول الغاز الروسية بعد تطوير حقول النفط، علماً بأن روسيا تملك وفرة من الغاز. وبخلاف إنتاج النفط، الذي انخفض وارتفع، حافظ إنتاج الغاز على ثبات تقريبي لسنوات عدة. وفي حين أنشأت روسيا سوقاً للنفط، لم تتطور سوق الغاز وبقيت أسعار الغاز خاضعة لرقابة صارمة من الدولة. ونتيجة تحوّل الاقتصاد إلى اقتصاد سوق، لم يعد قطاع النفط مسيئاً، مع الإشارة إلى أنه على الصعيد الدولي أيضاً، كان الغاز مسيئاً أكثر من النفط.<sup>40</sup>

فضلاً عن ذلك، أراد الإصلاحيون فرض ضرائب كبيرة على النفط والغاز، ولكنهم لم يعرفوا السبيل إلى ذلك، كما أن الموارد الطبيعية تستوجب ضرائب خاصة تُفرض عند المصدر وبموجب قواعد مستقلة. ويمكن تحقيق ذلك بطرق مختلفة تعتمد على أنماط الملكية والتجارة. في البداية، حاولت الحكومة الروسية فرض ضرائب على النفط والغاز عند المصدر من خلال الإتاوات والضرائب على الأرباح، لكنها فشلت إلى حدٍ كبير في تحصيل هذه الضرائب. وتبين أن الطريقة الأكثر فعالية لفرض ضرائب على عائدات النفط هي من خلال ضرائب التصدير، مع أن ذلك تسبب بانخفاض أسعار النفط في روسيا عن أسعارها في السوق العالمية. وقد اعترض صندوق النقد الدولي على هذا النوع من الضرائب خوفاً من الفساد، لكنه وافق عندما أثبتت الحكومة الروسية حسن عملها. واليوم، تفرض روسيا ضريبة هامشية أعلى على عائدات النفط متى تجاوز سعر النفط مستوى معين.

38 Gaidar, Yegor T. (1999), Days of Defeat and Victory. Seattle, WA: University of Washington Press.

39 Shleifer, Andrei and Daniel Treisman (2004), A Normal Country. Foreign Affairs 83, 2: 20-38.

40 أفضل كتاب عن صناعة الغاز الروسية هو

Gustafson, Thane (2020), The Bridge: Natural Gas in a Redivided Europe. Cambridge, MA: Harvard University Press; Boris and Vladimir Milov (2008), Putin i Gazprom (Putin and Gazprom), Novaya Gazeta, Moscow.

## استنتاجات بشأن عملية تحوّل قطاعي النفط والغاز في روسيا

١. كان من الضروري تحرير أسعار النفط المحلية وصادرات النفط في وقت مبكر من أجل وقف عائدات المراجعة الهائلة التي حققها كلّ من كان قادرًا على شراء النفط محليًا بسعر منخفض تحدده الدولة وتصديره في السوق العالمية. وكان هذا هو المصدر الرئيسي للثروات الكبيرة في روسيا.
٢. أدى تقسيم شركات النفط وخصخصتها في وقت مبكر إلى إعادة هيكلتها وتحديثها بسرعة، وهو ما أدى إلى نتائج اقتصادية ملفتة. لكن لم يتم الاعتراف علنًا بحقوق ملكيتها، ما جعلها عرضة لإعادة التأميم من خلال مصادرتها أو شرائها من قبل الدولة. وبعد إعادة التأميم، تباطأت التطورات الإيجابية تدريجيًا، ما أشار إلى أن إعادة التأميم كانت مضرّة اقتصاديًا.
٣. وفورات الحجم في النفط والغاز عظيمة. كما أن إعادة الهيكلة الناجحة تتطلب إدارةً قوية، وهو ما استدعى تثبيت الملكية. بالنتيجة، أصبح عدد قليل من ذوي المكانة المؤتية أثرياء جدًا في كل شركة نفط ناجحة، بغض النظر عن كيفية حدوث الخصخصة الأولى. مع ذلك، اعتبارًا من العام ٢٠٠٠، اختار المالكون الجدد الشفافية والإدارة الرشيدة ليتمكّنوا من الاستفادة من ارتفاع أسعار الأسهم.
٤. بقيت ملكية غازبروم عائدة للدولة، فشلت المحاولات في تحسين إدارتها كشركة. وقد أصبحت مصدر الإثراء الرئيسي للنخبة في الدولة.
٥. أدركت الحكومة الروسية أن الطريقة الأكثر فعالية لفرض ضريبة على عائدات النفط هي بفرض ضرائب على التصدير وضرائب مرتبطة بسعر النفط.

## حقوق الملكية

أبرز أوجه القصور في الإصلاحات الروسية هو فشلها في ضمان حقوق الملكية الخاصة. وأحد الأسباب المهمة لهذا القصور هو أن كل كبار الإصلاحيين تقريبًا كانوا اقتصاديين وليسوا محامين، مع العلم بأن دولتين من الدول المشتقة عن الاتحاد السوفياتي نجحتا في هذا الصدد، وضمت كلتاهما محامين بين كبار إصلاحيينها: الأولى هي إستونيا، وكان ذلك في أوائل تسعينيات القرن العشرين،<sup>41</sup> والثانية هي جورجيا، وذلك بعد ثورة الورد في عام ٢٠٠٣،<sup>42</sup> وقد نقدت هاتان الدولتان إصلاحات قضائية كبيرة بدأت من أعلى الهرم إلى أسفله مع إقالة كبار القضاة كلهم وتعيين فريق جديد من الأمناء والأكفاء.

لكن الإصلاحيين في روسيا، كونهم اقتصاديين، بدأوا العمل من الطرف الآخر عبر توزيع الممتلكات بأسرع ما يمكن، انطلاقًا من فكرة أن مشاكل حقوق الملكية ستعالج ما إن يصبح لتلك الممتلكات أصحابٌ جدد، لأن هؤلاء سيطلبون بنظام قضائي قوي للدفاع عن حقوق الملكية الخاصة بهم. وافترضوا أيضًا أن المالكين الجدد سيطلبون بتشريعات وممارسات تتعلق بالإدارة السليمة للشركات.

لكن ذلك لم يجد نفعًا للأسف. والسبب أوضحه أستاذ روسي في جامعة شيكاغو يدعى كونستانتين سونين، في مقال بعنوان «لماذا قد يفصل الأثرياء الحماية الضعيفة لحقوق الملكية». فالأثرياء لم يستفيدوا من سيادة القانون حين كانوا يراكمون ثرواتهم، بل على العكس كان بوسعهم الاستحواذ بثمن زهيد على أصول رجال الأعمال الذين يملكون ثروة أقل، وذلك عبر شراء المسؤولين في الدولة والمحاكم. بعد ذلك كانوا يتقاعدون في دولة غربية تتمتع بسيادة قانون

41 Laar, Mart (2002), Little Country That Could. London: Centre for Research into Post-Communist Economies. Saakashvili, Mikheil and Kakha Bendukidze (2014), "Georgia: the Most Radical Catch-Up Reform," in Åslund and Djankov (2014), pp. 149-164.

42 Saakashvili, Mikheil and Kakha Bendukidze (2014), "Georgia: the Most Radical Catch-Up Reform," in Åslund and Djankov (2014), pp. 149-164.

قوية تحمي أصولهم. لذلك، لم يكن لديهم سبب للدفاع عن حقوق الملكية في روسيا، وهو ما كان ليزعج الحكام غير النزهاء لا أكثر.<sup>43</sup> والواقع أن الملاحظات التجريبية تؤيد هذه النظرية. فقد أفادت منظمة الشفافية الدولية أن روسيا لم تحسن سيطرتها على الفساد طوال العقد الماضي.<sup>44</sup> والدليل الآخر هنا هو أن الأصول المالية الروسية الخاصة في الخارج تقدّر حاليًا بنحو تريليون دولار. فأثرياء روسيا لا يحتفظون بمدخراتهم في روسيا،<sup>45</sup> ولذلك لا يطالبون بسيادة القانون في بلادهم.

وتجدر الإشارة إلى أن روسيا ابتدأت المسيرة مع إرث قضائي صعب لأن القانون كان يخدم الدولة وليس المجتمع. فمنذ عهد القيصر بطرس الأكبر في مطلع القرن الثامن عشر، كان المدعي العام أعلى شأنًا من القضاة، واستمر هذا التقليد في ظل الشيوعية، محافظًا على قوته بالرغم من نجاح الإصلاحات في إضعافه.<sup>46</sup> وفي حين أن الإصلاح القانوني لم يكن محور اهتمام الإصلاحيين الروسين، إلا أن قدرًا لا بأس به من هذا الإصلاح تحقق في تسعينيات القرن العشرين، ثم شهد القضاء إصلاحات كبيرة عام ٢٠٠٢. وبينما بدت هذه الإصلاحات ممتازة من الناحية النظرية، نصت في جوهرها على نقل السلطة القضائية من حكام المناطق إلى الإدارة الرئاسية، وبالتالي منحت الدولة سلطة مركزية على القضاء. في هذا السياق، يلفت جوردان غانس-مورس إلى أن النظام القضائي الروسي كان في أفضل أحواله في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ثم تدهور بعد ذلك.<sup>47</sup>

نتيجة لذلك، لم تحظ روسيا بنظام قضائي مستقل وموثوق، وكانت حقوق الملكية فيها ضعيفة. كما كان من السهل أن تصبح الشركات، التي لا يملك أصحابها علاقات سياسية كافية، عرضةً للمداهمة، أي السرقة. فقد كانت كلها خاضعة لسلطات الدولة المركزية بناءً على ما يسمّى «قانون الهاتف» غير الرسمي، ما يعني أنه كان بإمكان أي مسؤول رفيع بالدولة أن يتصل بالمدعي العام أو القاضي المعني ليملي عليه نص الحكم.

وفي ظل رداءة الإدارة في الشركات، وانحطاط النظام القضائي ما دون المعايير، لم يرغب المالكون الجدد المهيمنون على الشركات الكبيرة في وجود أقلية مزعجة من المساهمين، وفضلوا إخراجهم بسلاسة من خلال تخفيض الأسهم بأساليب مريبة من الناحية القانونية. وحين وطّد الكرملين سلطته، أراد السيطرة على كبار رجال الأعمال وشركاتهم، ولم يكن هذا الأمر صعبًا نظرًا لعدم وجود محاكم مستقلة وغياب مبدأ «ديمقراطية المساهمين». وترتب عن ذلك تدفقات خارجية كبيرة من رؤوس الأموال، وانخفاض نسب الاستثمار، وتدني الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات غير مسبوقه، وهي كلها عوامل أعاققت النمو الاقتصادي. وبالرغم من وجود بورصة في روسيا، بلغت هذه البورصة ذروتها في أيار/مايو ٢٠٠٨، واليوم يصل مستواها بالدولار الأمريكي إلى نصف ما وصلت إليه في ذروتها.

للأسف، لا يملك المجتمع الدولي أي هيئة مختصة بإرساء سيادة القانون، وبالتالي ما من مساعدة بهذا الشأن في الأفق.

43 Sonin, Konstantin (2003), Why the Rich May Favor Poor Protection of Property Rights. *Journal of Comparative Economics*, vol. 31. no. 4: 718-731; Havrylyshyn, Oleh (2020), *Present at the Transition*. New York: Cambridge University Press, 194.

44 Transparency International (2020), *Corruption Perceptions Index*. <http://transparency.org>.

45 Novokmet, Filip, Thomas Piketty and Gabriel Zucman (2017), *The From Soviets to Oligarchs: Inequality and Property in Russia, 1905-2016*. NBER Working Paper no. 23712. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, August; Åslund, Anders (2020), *Russia's Crony Capitalism*, New Haven: Yale University Press.

46 Pomeranz, William E., *Law and the Russian State: Russia's Legal Evolution from Peter the Great to Vladimir Putin*. New York: Bloomsbury.

47 Gans-Morse, Jordan (2012), Threats to Property Rights in Russia: From Private Coercion to State Aggression, *Post-Soviet Affairs* 28, 3: 263-295.

## الاستنتاجات: ماذا يمكن أن نتعلم ليبيا من روسيا؟

يبدو أنه بوسع ليبيا الاستفادة بشكل كبير من تجارب روسيا في بداية مرحلتها الانتقالية ما بعد الشيوعية، انطلاقاً مما نجح ومما لم ينجح. لحسن الحظ، تعتبر مشاكل الاقتصاد الكلي في ليبيا أقل حدة بأشواط من تلك التي واجهتها روسيا عام ١٩٩١، وهذا يُفترض أن يجعل العملية الانتقالية في ليبيا أسهل بكثير، سيما وأن التضخم في ليبيا اقتصر على ٢٢ في المائة عام ٢٠٢٠. ولكن ثمة عدة قضايا أخرى متشابهة بين البلدين، وهنا قد تكون التجربة الروسية حافلة بالمعلومات المفيدة والدالة.

نأمل أن يكون هذا البحث قد أوضح ما يمكن أن تتعلمه ليبيا من نجاحات روسيا وإخفاقاتها في بداية انتقالها من سيطرة الدولة الكاملة إلى اقتصاد سوق أكثر حرية. والنجاح الأوضح في التجربة الروسية هو إنشاء اقتصاد السوق من خلال التحرير الجذري للأسعار والأسواق وريادة الأعمال في مرحلة مبكرة، بالإضافة إلى نجاح عمليات بيع المؤسسات الصغيرة في وقت مبكر. وبينما استغرقت روسيا بعض الوقت لإيجاد طريقها نحو استقرار الاقتصاد الكلي، أصبحت واضحة أهمية وجود وزارة مالية قوية وبنك مركزي قوي ونظام ضريبي بسيط.

مع ذلك، لم تكن التجربة الروسية إيجابية في مجالات أخرى. فمع أن خصخصة الشركات الكبيرة، بما فيها شركات النفط، أدت إلى نجاحات اقتصادية، إلا أنها لم تكن مستدامة من الناحية السياسية. والسؤال الذي يُطرح هو ما إذا كان من الأفضل تقسيم شركات النفط ببساطة وإبقاؤها بيد الدولة لبعض الوقت مع فرض إدارة صارمة للشركات. والأسوأ من ذلك هو احتكار الدولة المستمر للغاز، إذ يبدو أنه أوجد أحد أكبر مصادر الفساد في العالم. كذلك، لا بد من اعتبار فشل روسيا في إصلاح القضاء بمثابة تحذير للجميع. فالحفاظ على نمو اقتصادي ثابت غير ممكن بدون حقوق ملكية موثوقة بشكل معقول.

وأخيراً، لا يخفى أن التجربة الروسية تنطوي على جوانب قد لا تنطبق على ليبيا. ونأمل ألا تقع ليبيا في أزمة مالية مشابهة للأزمة المروعة التي واجهتها روسيا في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢. فقد اختارت روسيا تعويم سعر الصرف، في حين اختارت الدول النفطية في الخليج أسعار صرف ثابتة، بدون تقديم أي اقتراح واضح بشأن السياسات. وبينما نجحت روسيا في فرض الضرائب على الثروات النفطية من خلال ضرائب التصدير والضرائب المرتبطة بسعر النفط، ليس بديهياً أن يكون هذا الخيار هو الأفضل لليبيا. والسؤال الذي يُطرح هنا هو: ما هو الشكل الأكثر عملية وفعالية لجباية الضرائب؟

- Åslund, Anders. 1995. *How Russia Became a Market Economy*. Washington: Brookings Institution.
- Åslund, Anders. 1998. Russia's Financial Crisis: Causes and Possible Remedies. *Post-Soviet Geography and Economics* 39, 6: 309-328.
- Åslund, Anders. 2007. *Russia's Capitalist Revolution: Why Market Reform Succeeded and Democracy Failed*, Washington: Peterson Institute for International Economics.
- Åslund, Anders. 2020. *Russia's Crony Capitalism*, New Haven: Yale University Press.
- Åslund, Anders and Simeon Djankov, eds. 2014 *The Great Rebirth: Lessons from the Victory of Capitalism over Communism*, Washington, DC: Peterson Institute for International Economics.
- Balcerowicz, Leszek. 2014. Poland: Stabilization and Reforms under Extraordinary and Normal Policies, in Åslund and Djankov (2014), pp. 17-38.
- Blasi, Joseph R., Maya Kroumova and Douglas Kruse. 1997. *Kremlin Capitalism: Privatizing the Russian Economy*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Boycko, Maxim, Andrei Shleifer and Robert W. Vishny. 1995. *Privatizing Russia*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Chubais, Anatoly B., ed. 1999. *Privatizatsiya po-rossiiski (Privatization in a Russian Way)*. Moscow: Vagrius.
- Dawisha, Karen. 2014. *Putin's Kleptocracy: Who Owns Russia?* New York: Simon & Schuster.
- Drazen, Allen and Vittorio Grilli. 1993. The Benefit of Crises for Economic Reforms. *American Economic Review* 83, 3: 598–607.
- EBRD (European Bank for Reconstruction and Development). 1994. *Transition Report 1994*. London: EBRD.
- EBRD (European Bank for Reconstruction and Development). 1999. *Transition Report 1999*. London: EBRD.
- EBRD (European Bank for Reconstruction and Development). 2020. *Transition Report 2020*. London: EBRD.
- Fortescue, Stephen. 2006. *Russia's Oil Barons and Metal Magnates*, New York: Palgrave MacMillan.
- Freeland, Chrystia. 2000. *Sale of the Century: Russia's Wild Ride from Communism to Capitalism*. New York: Crown Business.
- Frydman, Roman, Andrzej Rapaczynski and Joel Turkewitz. 1994. *Small Privatization*. Budapest: Central European University Press.
- Gaddy, Clifford G. and Barry W. Ickes. 2005. Resource Rents and the Russian Economy. *Eurasian Geography and Economics* 46, 8: 559-583.

- Gaidar, Yegor T. 1999. *Days of Defeat and Victory*. Seattle, WA: University of Washington Press.
- Gans-Morse, Jordan. 2012. Threats to Property Rights in Russia: From Private Coercion to State Aggression, *Post-Soviet Affairs* 28, 3: 263-295.
- Granville, Brigitte. 1995. So Farewell Then Rouble Zone. In *Russian Economic Reform at Risk*, ed. Anders Åslund. New York: St. Martin's Press.
- Gustafson, Thane. 2012. *Wheel of Fortune: The Battle for Oil and Power in Russia*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press.
- Gustafson, Thane. 2020. *The Bridge: Natural Gas in a Redivided Europe*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Hanke, Steven H. and Nicholas Krus. 2012. *World Hyperinflations*, Working Paper, Cato Institute.
- Havrylyshyn, Oleh. 2020. *Present at the Transition*. New York: Cambridge University Press.
- Hellman, Joel S. 1998. "Winners Take All: The Politics of Partial Reform in Postcommunist Transitions," *World Politics*, 50: 203-234.
- Johnson, Juliet. 2000. *A Fistful of Rubles: The Rise and Fall of the Russian Banking System*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Johnson, Simon. 1994. "Private Business in Eastern Europe," in Olivier Jean Blanchard, Kenneth A. Froot and Jeffrey D. Sachs, eds., *The Transition in Eastern Europe*. Chicago: The University of Chicago Press, pp. 245-90.
- Kokh, Alfred. 1998. *The Selling of the Soviet Empire*. New York: Liberty Publishing House.
- Laar, Mart. 2002. *Little Country That Could*. London: Centre for Research into Post-Communist Economies.
- Nemtsov, Boris and Vladimir Milov. 2008. *Putin i Gazprom (Putin and Gazprom)*, *Novaya Gazeta*, Moscow.
- Novokmet, Filip, Thomas Piketty and Gabriel Zucman. 2017. *From Soviets to Oligarchs: Inequality and Property in Russia, 1905-2016*. NBER Working Paper no. 23712. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, August.
- Owen, David and David O. Robinson, eds. 2003. *Russia Rebounds*. Washington: International Monetary Fund.
- Pomeranz, William E. *Law and the Russian State: Russia's Legal Evolution from Peter the Great to Vladimir Putin*. New York: Bloomsbury.
- Radygin, Aleksandr et al. 2018. *Effektivnoe upravlenie gosudarstvennoi sobstvennost'yu v 2018-2024 gg. i do 2035 g. (Efficient Management of State Property in 2018-2024 and to 2035)*, Moscow: Centr strategicheskikh razrabotok, January.
- Reinhart, Carmen and Guillermo Calvo. 2000. "When Capital Inflows Come to a Sudden Stop: Consequences and Policy Options," MPRA Paper 6982, University Library of Munich.

- Saakashvili, Mikheil and Kakha Bendukidze (2014) "Georgia: the Most Radical Catch-Up Reform," in Åslund and Djankov (2014), pp. 149-164.
- Sachs, Jeffrey D., What Is to Be Done? Economist, January 13, 1990, p. 21.
- Shleifer, Andrei and Daniel Treisman. 2004. A Normal Country. Foreign Affairs 83, 2: 20-38.
- Slay, Ben and Vladimir Capelik. 1997. "The Struggle for Natural Monopoly Reform in Russia," Post-Soviet Geography and Economics 38 (7): 396–429.
- Sonin, Konstantin. 2003. Why the Rich May Favor Poor Protection of Property Rights. Journal of Comparative Economics, vol. 31. N0. 4: 718-731.
- Transparency International. 2020. Corruption Perceptions Index. <http://transparency.org>.
- Yeltsin, Boris N. 1991. B.N. Yeltsin's Speech. Sovetskaya Rossiya, October 29.

تقرير مشروع بحثي  
٥ يوليو ٢٠٢١  
2021/09

doi:10.2870/35984  
ISBN:978-92-9466-066-4  
QM-05-21-210-AR-N



Publications Office  
of the European Union

